



# البطالة في المجتمع السعودي أبرز عواملها وآثارها

د. محمد صالح عبد الله شيراز  
استاذ مساعد - بكلية العلوم الاجتماعية  
جامعة أم القرى



### المقدمة :

في أوائل السبعينات الميلادية وعندما تبنت المملكة العربية السعودية الخطة الخمسية الأولى لم تكن القوى العاملة الوطنية قد وصلت إلى مرحلة من التطور تمكن الدولة من الاعتماد عليها من أجل القيام بما تتطلبه تلك المرحلة لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف. لذلك فقد كان الخيار المطروح آنذاك هو الاعتماد على العمالة الوافدة إلى أن يتسنى للعمالة الوطنية فرصة للتعليم والتدريب والتأهيل من خلال مؤسسات التعليم المختلفة سواء في الداخل أو الخارج. وقد رافق تطورات تلك الفترة انتقال الكثيرين من أبناء السواحل والصحاري والأرياف إلى المدن الكبرى تاركين وراءهم حرفهم الأصلية من أجل التعليم وأمل الحصول على فرص وظيفية بدت لهم فيما بعد أكثر جاذبية واستقراراً.

لقد صاحب بداية عصر الطفرة، أو عصر الوفرة كما يحلو للبعض أن يسميه، ارتفاع في عائدات النفط المالية التي تنقلت بكمية كبيرة جعلت من كوفية رواجه صرفها أمراً محيراً، وحظي للتعليم بنصيب وافر من الاهتمام عبر خطط للتنمية المتعاقبة، نتج عنه كما يرى النويصر (١٤٢١هـ: ٢) توسع شامل وسريع هدفه تنمية القوى البشرية الوطنية وتأهيلها لتتولى قيادة وتنفيذ خطط تنمية المجتمع.

وخلال فترة الطفرة، كانت احتياجات الدولة لخريجي التعليم العالي تزيد عن المطلوب وعندها رأت الدولة أن من حقها الاستئثار بخريجي الجامعات السعودية وإلزامهم بالعمل في المؤسسات الحكومية التابعة لوزارات الدولة المختلفة ولفترة لا تقل عن الفترة التي قضوها في الجامعة أو القيام بنفع لتكاليف التي صرفت عليهم أثناء فترة الدراسة، واستطاعت الدولة من خلال اتباع تلك السياسة توظيف أعداد كبيرة من خريجي الجامعات وإحلال جزء كبير منهم محل العمالة غير السعودية التي كانت تعمل بأعداد كبيرة دخل

قطاعات الدولة المختلفة. وعبر سنوات الطفرة، كان سوق العمل يشقيه، العام والخاص، يبدي قدرته على استيعاب كل مخرجات مؤسسات التعليم العالي على مختلف التخصصات والمستويات.

وفي منتصف الثمانينات الميلادية انخفضت أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى تكني عوائد الدولة المالية وإلى تقلص الموزونات والإنفاق الحكومي، وغير كل ذلك من سياسة الدولة السابقة حول الخريجين الذين يفضلون العمل في القطاع الحكومي والذي ترى الدولة أن قطاعاتها وصلت منهم إلى مرحلة التشبع وبذلك قررت التخلي عن سياستها في إجبار خريجي الجامعات بالعمل في قطاعاتها المختلفة والسماح لهم بالعمل في القطاع الذي يرغبونه. إن تلك الفترة على حسب ما يرى الجلال (١٤١٦هـ) كانت بداية ظهور مشكلة البطالة -ليس في المملكة فحسب- بل في معظم دول الخليج حيث يقول "وفي أواسط عقد الثمانينات الميلادية تراجعت الموارد المالية للدولة نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وبدأت تظهر على السطح مشكلة بطالة بين المواطنين، ومنهم خريجي مؤسسات التعليم العالي، ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل في معظم دول الخليج العربية." (الجلال، ١٤١٦هـ: ١٤٦).

وبتوقف الدولة عن استحداث وظائف جديدة وحصر التعيين على الشاغر منها فإن الضغوط الشعبية والرسمية تزايدت على القطاع الخاص الذي أصبح مطالباً بأن يستوعب المزيد من الخريجين، وفي ذلك يرى النويصر (١٤٢١هـ) "إن تكني عوائد الدولة المالية أدى إلى تقلص الموازنة والإنفاق الحكومي وعندها وصل القطاع الحكومي، وهو الموظف الأكبر للخريجين، إلى مرحلة التشبع وبالتالي تحولت الأنظار إلى القطاع الخاص لعله يستوعب العدد الأكبر منهم، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لأسباب متعددة." (النويصر، ١٤٢١هـ: ٣).

القطاع الخاص من ناحيته يفضل التعامل مع العمالة الوافدة بعدما توطدت علاقته بها خلال سنوات الطفرة ووجد من خلالها مكاسب مادية كبيرة يفضل الاستمرار في جنيتها حتى لو كانت على حساب الوطن والمواطن على حسب ما ترى الأوساط الشعبية والرسمية. ويرد القطاع الخاص بالتشكيك في سلوك وأسلوب الخريج السعودي إلى جانب نوعية تأهيله والتي يرى أنها كلها مجتمعة لا ترق بالفرد السعودي إلى مستوى الرضا عنه في القطاع الخاص بالمقارنة مع غيره من غير السعوديين.

مؤسسات التعليم من ناحيتها- وكأنها لم تستوعب مشكلة البطالة ولا التغيرات التي طرأت في مجالها، ولا للظروف المالية في الفترة الحالية- استمرت في تخريج أعداد كبيرة من الخريجين والنفع بهم إلى سوق العمل في القطاع الخاص دون التركيز على ملائمة مؤهلاتهم لحاجاته حسب ما يرى النويصر (١٤٢١هـ) الذي يقول: "مؤسسات التعليم العالي استمرت في قبول وبالتالي في تخريج المزيد من الطلاب والنفع بهم إلى سوق العمل الذي يشكر من عدم ملائمة مؤهلاتهم لحاجاته". (النويصر ، ١٤٢١هـ : ٣)

وعلى الرغم من كل المحاولات التي تبذل خاصة في الأونة الأخيرة سواء من قبل الأوساط الرسمية أو غير الرسمية، إلا أن أعداد العاطلين عن العمل في ازدياد، ونسب البطالة مستمرة في الارتفاع. ويزيد من تعقيد المشكلة أكثر ندرة وعدم توفر البيانات الدقيقة التي توضح حجم البطالة أو النسب التي وصلت إليها، إلا أن المتوفر من الإحصائيات تكاد تجمع على تقام المشكلة وارتفاع نسب البطالة بين الخريجين من سنة إلى أخرى.

ونظراً لما تحظى به مشكلة البطالة من اهتمام على كافة الأصعدة، ولما يترتب عليها من تداعيات على مستوى الفرد والمجتمع، فقد جاءت هذه الدراسة كمجهود متواضع يسعى لإلقاء بعض الضوء على الوضع العام للبطالة والعمالة في المجتمع العربي السعودي والتعرف على أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة

فيها والمتأثرة بها، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والاقتصاد، أملا في التوصل إلى ما يساعد في فهم هذه القضية الهامة فهما سلما لا بد منه كخطوة أولى نحو التصدي لها بأقصى فاعلية ممكنة.

مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

أ- مشكلة الدراسة :

تعتبر مشكلة العاطلين عن العمل وخاصة من يحملون مؤهلات جامعية ملائمة لحاجات المجتمع واحتياجات السوق من أهم المشكلات التي تستحوذ على تذكير واهتمام الأوساط الشعبية والرسمية في المملكة العربية السعودية. وقد أصبح إيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين السعوديين وإحلالهم مكان العمالة الوافدة قضية هامة على المستويين الرسمي والشعبي تتناولها وسائل الإعلام المختلفة وتناقش في الندوات والمؤتمرات العلمية. ففي الندوة العلمية الأولى التي نظمتها وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بعنوان: "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية" في مدينة الرياض خلال شهر شوال (١٤١٨هـ)، كان موضوع العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل هو المهيمن على محاور الندوة و الدراسات التي طرحت فيها و قد بلغ عدد الدراسات التي دارت حول ملامحة مخرجات التعليم العالي من السعوديين لسوق العمل (١٤) دراسة مثلت نحو (٣١%) من مجموع الأعمال المقدمة في الندوة. (النويصر، ١٤٢١هـ: ٤)

من ناحية أخرى فإن تعداد السكان الذي أجري في عام ١٤١٣ للهجرة يوضح أن عدد السعوديين المتعطلين عن العمل من حاملي المؤهلات الجامعية وصل إلى ما مجموعه (٢٢٤٧٣) شخص، يمثل الذكور ما نسبته (٥٠,٤%) منهم بينما الإناث يمثلن ما نسبته (٤٩,٦%) من مجموعهم الكلي. (وزارة التخطيط، ١٤١٣هـ: ٧١). علاوة على ذلك فإن رئيس ديوان الخدمة المدنية سابقا، وزير الخدمة المدنية حاليا، يؤكد على وجود ما يقارب الخمسين

لف خريجة ممن لديهم الرغبة في العمل ولكن لا تتوفر لهم الفرص المناسبة.  
(الفايز، ١٤١٧هـ: ٢٤).

وفي الوقت الذي لم تقدم فيه الجهات المسؤولة أي بيانات رسمية عن مدى حجم المشكلة من حيث أعداد العاطلين عن العمل أو نسب البطالة إلا أن كثيراً من وسائل الإعلام على المستويين المحلي والإقليمي حاولت الاجتهاد في إحصاء أعداد العاطلين وتقدير نسب البطالة. فقد ورد في جريدة للشرق الأوسط، جريدة سعودية تنشر في بريطانيا، أن "هناك إحصائيات غير رسمية ذكرت أن نسبة البطالة في السعودية تتراوح بين ١٠-١٥ في المائة." (الشرق الأوسط، ١٨-سبتمبر، ٢٠٠١). كما نقل عن محمد السهلي، مدير صندوق الموارد البشرية، قوله "ليست هناك أرقام رسمية عن البطالة ولكن تقديراتي كباحث اقتصادي تشير إلى أن المعدل نحو (٢٠) في المائة." (الشرق الأوسط، ١٨-سبتمبر، ٢٠٠١). وفي الجزء الاقتصادي من الجريدة نفسها توضح أنه "قدر تقرير للبنك السعودي الأمريكي صدر أخيراً معدل البطالة عند (١٤) في المائة في عام ٢٠٠٠ يرتفع إلى (١٥) في المائة في عام ٢٠٠١." (الشرق الأوسط، ١٨-سبتمبر، ٢٠٠١). أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل فيؤكد عبد الواحد الحميد، الأمين العام لمجلس القوى العاملة، "أن نسبة توظيف المرأة في سوق العمل نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز (٥) بالمائة." (الشرق الأوسط، ١٨-سبتمبر، ٢٠٠١).

ويؤكد الزبيدي (٢٠٠١م) ارتفاع البطالة "حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى حوالي (١٤) في المائة من القوى العاملة المحلية وخاصة بين حملة الشهادات العلمية من السعوديين ، إضافة إلى زيادة تأكيده للمعلومات الإحصائية الرسمية على أن (٥) في المائة من العاطلين يحملون شهادات جامعية." (صر الزبيدي للشرق الأوسط ، ١٨-سبتمبر، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من تضارب المعلومات وتبايناتها حول أعداد العاطلين أو نسب البطالة في المملكة العربية السعودية فإن المسؤولين ظلوا على الدوام يؤكدون عدم صحة تلك المعلومات أو البيانات المنشورة، حيث يؤكد عبد الواحد الحميد، الأمين العام لمجلس القوى العاملة، أن جميع الإحصائيات والأرقام المتداولة عن البطالة في السعودية مبالغ فيها. " (الشرق الأوسط ، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١). وينكر القديحي (٢٠٠١م) أن وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، علي النملة، لا يقر بنسب البطالة المتداولة، في قوله "ونفى النملة أن يكون مستوى البطالة في السعودية يبلغ (٢٠) في المائة حسب ما طرحته أخيراً إحدى الدراسات". (أنيس القديحي-الشرق الأوسط ، ١٥-نوفمبر، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من الأبعاد المختلفة والعوامل الكثيرة المتداخلة المؤثرة والمتأثرة بالبطالة إلا أن الأوضاع الاقتصادية تبقى من أكثر العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها. وفي تقييمه لمستقبل الأوضاع الاقتصادية فيما يتعلق بالبطالة، يذكر البنك الدولي أنها تشير إلى مزيد من الضيق، والتي زيادة العرض على الطلب بين العمالة في كافة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة مع استمرار عدم التوافق بين المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل والتي يحملها الداخلون الجدد للسوق". (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٧م: ١١)

وبزيادة عدد الخريجين من سنة إلى أخرى، فإن مشكلة البطالة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وأصبحت من المشكلات المحيطة لمحاوли التخفيف من وطأتها، وفي ذلك يذكر البستاني أن مسألة تعطل الخريجين "قد تحولت إلى قضية (Issue) بحكم استمراريتها، والتي أزمة (Crisis) بواقع انتشارها، ثم تبلورت إلى معضلة (Dilemma) نتيجة للإحباط العرافق لعدم التمكن من معالجتها. (البستاني، ١٩٩٣م: ٧٧)

### ب- أهداف الدراسة:

قد يكون من الصعب الإلمام بكل العوامل المؤثرة في كل من البطالة أو العطالة أو العوامل المتأثرة بأي منها نظرا لكثرة تلك العوامل ولتعدداتها ، إلا أننا في هذه الدراسة النظرية سنحاول الاتصال على أبرز تلك العوامل. ولعله من المفيد قبل الفوص في خضم هذه المشكلة أن تكون من أولى أهدافها محاولة تقديم تصور عن الوضع العام للبطالة والعمالة في المجتمع السعودي ومعرفة السمات العامة التي تميزها عن غيرها من القوى العاملة في البلدان الأخرى.

ولأن أهمية مشكلة البطالة لا تتبع من كونها مشكلة في حد ذاتها بل تتعدى الأهمية ذلك إلى سلسلة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بها، فإن هذه الدراسة ستحاول استعراض الانعكاسات السلبية المرتبطة بالبطالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني من خلال الأدبيات والبحوث المتوفرة.

ونظرا للتأثير المتبادل بين التعليم والبطالة، فإننا من خلال هذه الدراسة كذلك نود أن نلقي مزيدا من الضوء على العلاقة الحالية بين التعليم والعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية. كما نحاول فيما يتعلق بالبطالة معرفة الدور الذي يجب أن تلعبه مخرجات التعليم من الخريجين في حفظ التوازن بين من سيتجهون أو يوجهون إلى تلبية حاجات المجتمع ، والخريجون الآخرون الذين عليهم الاتجاه لتلبية حاجات السوق. وهنا نحاول استعراض بعض الانعكاسات السلبية المحتملة على مستقبل سياسة التعليم العالي من جراء البطالة من جهة، ومن جراء الضغوط التي تتعرض لها تلك السياسة في الوقت الحاضر لتوظيف التعليم في خدمة السوق وأصحابه على حساب المجتمع والفرادى الآخرين الذين تتزايد حاجاتهم التعليمية والاجتماعية والصحية يوما بعد يوم وتحتاج إلى مزيدا

من الخريجين لتوفير تلك الحاجات في الوقت الذي تنقلص فيه حاجات السوق من الخريجين كما وكيفما يمرور الوقت.

وبما ان الاقتصاد المحلي عادة ما يتأثر بالاقتصاد العالمي فإن هذه الدراسة ستحاول استعراض التغيرات الحالية على مستوى الاقتصاد العالمي ومدى تأثير تلك التغيرات على تباينات الدخل القومي وبالتالي انعكاس كل ذلك على مشكلة الفقر بشكل عام، كما انه سيكون من أهداف الدراسة استعراض مستقبل العمل في ظل تأثير العولمة الاقتصادية على بيئته وطبيعته ومؤسساته، إضافة إلى استعراض تاريخ العمل الاجتماعي في مجالي البطالة والعمالة وتقديم رؤية اجتماعية لما يجب ان يكون عليه هذا الدور في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

وأخيراً سنحاول في هذه الدراسة الإسهام في تقديم بعض المقترحات العملية والتوصيات الواقعية التي من الممكن أن تسهم في تهتم المشكلة بشكل أفضل وبالتالي قد تساعد صانعي القرار في تبني سياسة تسهم في حلول ناجعة للمشكلة.

#### ج- تساؤلات الدراسة:

لعله من المفيد في هذه الدراسة لنا ونحن نلاحظ عدم التوازن في التوزيع العام للقوى العاملة في المجتمع السعودي ان نتساءل عن أهم سماتها العامة التي تميزها عن غيرها من القوى العاملة في البلدان الأخرى ، وبالتالي فإنه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هي أهم السمات الخاصة للعائلة في المجتمع السعودي والتي تميزها عن غيرها من القوى العاملة في البلدان الأخرى؟

ولأن التعليم والعمل وما يرتبط بهما من مشكلات كالبطالة كل منها يتأثر ويؤثر في الآخر فإن جزءاً من تساؤلات هذه الدراسة سينتقل حول مدى تأثير الظروف الحالية وخاصة الظروف الاقتصادية سواء كانت محلية أو

عالمية على العلاقة التي تربط بين عالمي التعليم والعمل، وبالتالي فإنه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين التعليم والعمل في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟

كما ستحاول هذه الدراسة التساؤل عن الدور المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي، في ظل الظروف التي ينتقل فيها استيعاب السوق لخريجها وتزايد فيها سطوة أصحاب السوق على توجهات سياساتها من جهة، وفي ظل زيادة الطلب على خريجي تلك المؤسسات للتعامل مع متطلبات المجتمع التعليمية والصحية والاجتماعية الملحة والمتزايدة من جهة أخرى، وبالتالي فإنه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هو الدور المتوقع من مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بحاجات

المجتمع واحتياجات السوق؟

وسيكون لزاماً علينا في هذه الدراسة ان نتساءل عن الدور الحالي الذي تلعبه العولمة الاقتصادية ومدى تأثير فعلها على بيئة وطبيعة العمل من ناحية وعلى حالة توزيع الدخل القومي داخل المجتمعات، وبالتالي فإنه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما الدور الذي تلعبه العولمة الاقتصادية حالياً فيما يتعلق بطبيعة العمل من

ناحية أو فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى؟

وأخيراً فإنه سيتم التساؤل عن الدور الذي قام به ناشطو العمل الاجتماعي فيما يتصل بمجالي البطالة والعمالة وعن الدور المتوقع منهم في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وبالتالي فإنه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هو الدور الذي لعبه ناشطو العمل الاجتماعي في مجالي البطالة والعمالة

وما هو الدور المتوقع منهم في المستقبل؟

### الإجابة على تساؤلات الدراسة:

#### أ- سمات القوى العاملة في المملكة العربية السعودية:

للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية خصائصها العامة التي تميزها عن غيرها من البلدان الأخرى ولعل من أهم ملامحها انخفاض نسبة المشاركة الكلية للسعوديين، الذين هم في سن العمل، في حجم القوى العاملة. هذه النسبة حسب رأي السلطان (١٤١٩هـ : ٤٧٠) منخفضة جداً عند مقارنتها بالمعدلات العالمية. وبنهاية الخطة الخمسية السادسة في عام (١٤٢٠هـ) لم يصل حجم مشاركة السعوديين العاملين إلى الحجم الكلي للسعوديين الذين هم في سن العمل إلا إلى ما نسبته (٣٢,٨%) ولا يتوقع لحجم مشاركة العاملين أن تتعدى ما نسبته (٣٤,١%) بنهاية عام (١٤٢٥هـ) حسب للخطة الخمسية السابعة المعدة من قبل وزارة التخطيط. وقد يرجع انخفاض نسبة مشاركة السعوديين في سوق العمل لمن هم في سن العمل، إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث من السعوديات في الحجم الكلي للقوى العاملة.

١٢

كما أن من أهم الملامح العامة للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية الاعتماد الكبير على غير السعوديين الذين يشكلون الغالبية وينسبه تقرب من (٦٥%) من المجموع الكلي للقوى العاملة البالغ (٧,٢) مليون شخص وبهذا فإن نسبة السعوديين الذين يعملون إلى حجم القوى العاملة في المملكة لا تصل إلا إلى ما يقرب من (٢٥%) حسب ما ذكر السلطان (١٤١٩هـ: ٤٧٤). وقد استمرت الزيادة في حجم القوى العاملة غير السعودية على الرغم من التراجع الاقتصادي الذي تمر به المملكة بعد انخفاض الإيرادات النفطية حسب ما يرى الفارس (١٤١٨هـ: ٥٩). وقد يكون للقطاع الخاص الدور الرئيس في ارتفاع نسبة غير السعوديين عن غيرهم من السعوديين بحكم اعتماده الكبير عليهم.

ولعل من أهم ما يلاحظ في تركيبة القوى العاملة في المملكة العربية السعودية انخفاض نسبة مشاركة الإناث من السعوديات حيث بقيت دون مستوى (٥٠,٥%) عبر خطط التنمية المتعاقبة وليس من المتوقع أن تزيد نسبة مشاركتهن عن (٥٠,٨%) من المجموع الكلي للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية حسب توقعات الخطة الخمسية السادسة.

وتنوزع القوى العاملة في المملكة العربية على كل من القطاعين العام والخاص بحيث تتركز معظمها في القطاع العام بالنسبة للسعوديين، في الوقت الذي تشكل العمالة غير السعودية للنسبة الكبرى من القوى العاملة في القطاع الخاص. أما الإناث من السعوديات اللاتي لم تصل نسبة مشاركتهن إلا إلى أقل من (٦%) من حجم القوى العاملة الكلي، فإن جلهن يتركزن في القطاع العام وتحديدًا في قطاع التعليم، وأما نسبة تواجدهن في القطاع الخاص فلا تكاد تذكر. كما أنه يجب للتذكير إلى أن كثير من الاعتبارات الثقافية مازالت تلعب دورا مهما في التركيبة العامة للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية والبعض من تلك الاعتبارات يصل تأثيره إلى الحد من انخراط السعوديين في بعض المهن كما أن قيودا كثيرة مازالت تفرض على مكان وطبيعة عمل المرأة. علاوة على ذلك فإن العائد المادي والمعنوي، إضافة إلى الأمن الوظيفي وحقوق التقاعد المستقبلي، مازالت تجذب الكثير من السعوديين إلى العمل في القطاع العام (الحكومي) مقارنة بالقطاع الخاص.

ب- البطالة والتنظيم:

البطالة مشكلة ذات أبعاد مختلفة تتداخل فيها المتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إلا أن التعليم يرتبط بشكل مباشر بها حيث يؤثر فيها ويتأثر بها ويظل المصدر الأول لوسائل مكافحتها باعتبارها كما يراه النوبصر (١٤٢١هـ: ٢٠) "يلمس لمشكلات الأفراد والمجتمع".

أما كرمز (١٩٨٧م:٢٢٧) فيرى أن العلاقة بين التطعيم والعمل تقوم على افتراض قدرة النمو الاقتصادي على استيعاب مخرجات التعليم، وعلى هذا الأساس جرى للتوسع في التعليم في كل البلدان سواء كانت نامية أو متقدمة، إلا أن الواقع في الدول النامية يحمل الكثير من الاحباطات في هذا المجال.

من ناحيته، فإن النويصر (١٤٢١هـ:٦٧) يرى أن وظائف التعليم وبخاصة التعليم العالي يجب أن لا تتوقف عند حد تزويد المجتمع بما يحتاجه من القوى العاملة، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق أهداف الخطط التنموية بأبعادها المختلفة، ويرجع اختلال التوازن في سوق العمل من حيث العرض والطلب، إلى خلل في النظم الأخرى المحيطة بالمؤسسات التعليمية، إلا أنه في الوقت نفسه لا يعفي المؤسسات التعليمية من تحمل جزء من المشكلة نتيجة لما يراه قصورا في أدائها.

وعلى الرغم من أن التعليم في حد ذاته استثمار في العنصر البشري، كما تقول بذلك نظرية رأس المال البشري، إلا أن هناك من ينظر إليه على أنه نشاط اقتصادي يتطلب المصروفات ويتوقع منه العوائد، والفارس (١٩٩٦م:١٨)، في هذا الخصوص، يفرق بين الاستثمار في العنصر البشري من جهة، وعن غيره من الاستثمارات ذات الأهداف المادية، والتي عادة ما تبني على مبدأ الربح والخسارة.

١٤

ويعلل النويصر (١٤٢١هـ:٢٢) سياسات التوسع في التعليم العالي إلى الحاجة في استقطاب خريجي الثانوية، خاصة وأن موصلة تعليمهم من الناحية الاقتصادية أقل كلفة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الكلفة المباشرة لإعالتهم كعاطلين، متى ما تبنت الدولة ذلك، أو حتى متى ما أخذنا في الاعتبار الكلفة الاقتصادية غير المباشرة والمعتملة في لئار الانحراف والجريمة المترتبة على البطالة، كما أن تبني مثل هذه السياسة مع خريجي الثانوية، الذين لم يتم استيعابهم في سوق العمل، أحد الأسباب التي جعلت البطالة تنتقل، على حد

قولها، من فئة متعلمة إلى فئة أكثر تعلما. وفي كل الحالات فإن اللومصر (١٤٢١هـ: ٢٢) يؤكد على أنه "إذا كان التعليم داه فإن المزيد منه دواء".<sup>١</sup>

وفيما يتعلق بدور الجامعة، كأحدى مؤسسات التعليم العالي، وخاصة بعد تزايد أعداد العاطلين من خريجياتها، فإن نوفل (١٩٩٢م: ٥٦) يؤكد على أن الجامعة أصبحت مدار نقاش بين من يرونها مركزا لإنتاج الفكر والمعرفة، وبين من ينظرون إلى دورها باعتبارها المسرح الذي على خشبته تطرح وتحل مشكلات المجتمع وفي مقدمتها، بحكم الضرورة، مشكلة البطالة.

وتكتسب بطالة فئة المتعلمين أهمية خاصة، كما يرى الكثيرون، ولا يمكن مقارنة البطالة بين الفئات الأخرى، على اعتبار أنه تم الاستثمار فيها بمبالغ كبيرة من ناحية وعلى اعتبارها شابة وواعية من ناحية أخرى، مما قد يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار المجتمع والنظام فيه، حسب وجهة نظر كامل (١٩٨٩م: ٦١٤). أما صالح (١٩٩٥م: ٦٣) فإنه يرى بأن زيادة المعروض من المتعلمين تخلق بمعاملة العرض والطلب وتجعل المفاضلة فيما بين المتعلمين تتطلب تصعيدا في المؤهلات المطلوبة من ناحية، والقبول بعائد مادي ومعنوي لا يتناسب مع تلك المؤهلات من ناحية أخرى.

#### ج- دور مؤسسات التعليم العالي:

وحول تقييم دور مؤسسات التعليم العالي في المجتمع السعودي فإن الجبر (١٤١٤هـ) يرى بأنها حققت نتائج إيجابية كبيرة على المستوى الكمي بتخريج أعداد كبيرة، أما على المستوى النوعي، على حد تعبيره، فإن نتائج الدراسات تؤكد تقصيرها في هذا المجال. وعن مخرجات التعليم العالي في المجتمع السعودي، من حيث البعد النوعي، فإن الجبر يؤكد على أن مهارات الخريجين لا تتناسب مع متطلبات أي من القطاع العام أو الخاص.

وفيما يتعلق بالبطالة فإن النوبصر (١٤٢١هـ: ١٦٠) يتوصل إلى نتيجة مفادها أن مجتمع الدراسة التي قام بها يحمل مؤسسات التعليم العالي جزءا كبيرا من المسؤولية عن مشكلة بطالة خريجها.

ويذهب التحطائي (١٤١٩هـ) إلى أبعد من ذلك حيث يؤكد على حاجة الخريجين إلى التدريب قبل دخولهم إلى سوق العمل، في إشارة إلى عدم كفاية تأهيلهم قبل التخرج، مؤكدا في الوقت نفسه على أن سياسة القبول في بعض الجامعات تخضع لتدريباتها الاستيعابية وإمكاناتها المادية أكثر من خضوعها لاحتياجات السوق.

والمقارنة بين واقع بيئة العمل وبيئة مؤسسات التعليم العالي، فإن أبو بطانة (١٩٩٠م: ٣٩) يرى أن بيئة قطاع الإنتاج والعمل تتمتع بالحيوية والديناميكية والتغير وسرعة استيعاب والتأقلم مع المستجدات التقنية، على عكس بيئة التطعيم في مؤسسات التعليم العالي التي لا تشهد نفس الدرجة من الحركة والديناميكية، وبالتالي تشهد بطنا في عمليات التغيير، خاصة على مستوى السياسات والبرامج.

ويرجع الفارس (١٤١٨هـ) التغيير السريع في بيئة العمل بالمقارنة مع بيئة التعليم في مؤسسات التطعيم العالي إلى أن "قطاع التعليم العالي يخضع في تطوره إلى اعتبارات اجتماعية وسياسية ودرجة أقل لقتصادية، أما سوق العمل فهو كيان عالي الديناميكية ولا يخضع للمتغيرات المحلية فقط، وإنما للمتغيرات الخارجية أيضا". (الفارس، ١٤١٨هـ: ٥٦).

#### د- البطالة وتأثير الاقتصاد العالمي:

لعل سياسات العولمة الاقتصادية سيكون لها أكبر الأثر على الاقتصاد المحلي والعالمي من ناحية، وعلى مستقبل وطبيعة العمل ومؤسساته من ناحية أخرى، حيث يرى ريفكن (Rifkin, 1995) أننا في خضم الثورة الصناعية

الثالثة (Third Industrial Revolution) التي بدلت وتبدل مواقع الملايين من العاملين وكضت على كثير من المهن أو غيرت فيها.

من جهته، يرى هيد (Head, 1996) انه ظهر في الأفق ما يطلق عليه الاقتصاد الذي لا يرحم، ومن ملامح هذا الاقتصاد نقشي عدم العدالة والمساواة وضعف قوة العاملين للقائمين بالأعمال أمام تسلط رجال الأعمال، وتحكم اكبر من اصحاب الأعمال في مصير وحياة طالبي أو شاغلي الوظيفة، علاوة على تدني العائدات المادية والمعنوية لتلك الوظائف والأعمال.

ويذهب ريفكين (Rifkin, 1995) إلى القول بان العمل كما عهدناه لن يستمر لفترة طويلة، حيث يرى أن التطور المستمر في شئون الإنتاج، من حيث التنظيم والترتيب، علاوة على الميكنة، كلها ستقود في المستقبل القريب إلى نهاية العمل (The End of Work)، نهاية العمل على حسب ما يرى، زادت من احتمالية بل و من ضرورة تقليص ساعات العمل، كما أنها فصلت مفهوم الدخل عن مفهوم العمل من جهة، وجلبت معها بحكم الضرورة مفهوم ومطلب "الدخل السنوي المضمون" (Guaranteed Annual Income) من الجهة الأخرى.

أن عالمنا بلا عمل، حسب ما يرى سميث وجو (Smith & Joe, 1994) (WWW: World Without Work) لن يبق فيه المجال الا للمتطوعين من الأفراد للعمل في المؤسسات الخيرية وغير النفعية، انطلاقا من مبدأ ان الدخل حق متى ما تعذر على الفرد العمل من اجله وان العمل الاجتماعي واجب لمن يريد الحصول على ذلك الحق، أو بعبارة أخرى، اجر اجتماعي مقابل خدمة اجتماعية (Social Wage for Social Service).

ولعل من أهم ملامح هذه المرحلة تلك التباينات الكبيرة في المدخيل الاقتصادية حيث ما يزال نصيب الفرد من الدخل أخذ في التناقص، خاصة لمن هم

في أسفل السلم الاقتصادي، بينما يتزايد لمن هم في أعلى ذلك السلم. كما إن المسافة بين الأقلية الذين يملكون كل شيء والأكثرية الذين لا يملكون أي شيء (Have and Have not) أخذت في الاتساع. كما يجب التنكير إلى أن سرعة وحجم تلك التباينات تختلف من فترة لأخرى بناءً على الظروف والسياسات الاقتصادية لكل مجتمع.

وكما يرى كروغمان (Krugman, 1997) فإنه أصبح من الصعب أن لم يكن من المستحيل. على الطبقة الفقيرة أن ترتقي وتصل إلى مستوى الطبقة الوسطى في الوضع الاقتصادي الجديد، إلا أن الهبوط من الوسطى إلى الفقيرة أصبح وضعاً مألوفاً. إن أولئك الذين في وسط السلم الاقتصادي لم ولن يعد بمقدورهم المحافظة على أماكنهم في وسط ذلك السلم، حيث لن تتاح الفرصة إلا لنفراً قليل جداً منهم في الصعود إلى مستويات أعلى في درجات السلم الاقتصادي، إلا أن جلهم إن لم يكن جميعهم، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، سيفرض عليهم التكسب مع الأغلبية في أسفل السلم الاقتصادي. كما إن عدد ليس بقليل منهم هبط أو سيهبط إلى مستوى ما تحت خط الفقر.

١٨

من ناحية أخرى، فإن هيد (Head, 1996) يوضح أن مكان للعمل قد تغير بفعل التحول في السياسات والاستراتيجيات التي هدفت إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليف العمالة، وهذه بدورها قامت بتبسيط أدوات الإنتاج، وبالتالي أزاحت العاملين المهرة واستبدلتهم بغيرهم من غير المهرة بعدما تبسطت تلك الأدوات.

كما إن الانخفاض في عدد الوظائف في القطاع الصناعي، والذي عادة ما يرتبط بالأجور المرتفعة نسبياً، تزامن مع زيادة في الوظائف المتعلقة بالقطاع الخاص، وخاصة في مجال الخدمات، وهي وظائف عادة ما تكون ذات أجور منخفضة، ويعود الفضل في ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي إلى تجنر الشقاقات في تلك القطاع. لقد وجد دانزفمر وواينبرج

(Danziger & Weinberg, 1994) أن متوسط دخل رؤساء الشركات كان يزيد بما مقداره (٢٠) ضعفا عن متوسط دخل العاملين بها في عام (١٩٦٥م)، وأن متوسط دخلهم الآن في عام (١٩٩٧م) يزيد بأكثر من (١١٥) ضعفا عن متوسط دخل العاملين. وقد قدر فريمان و كاتز (Freeman and Katz, 1994) أن الانخفاض في الانضمام إلى الاتحادات يفسر ما مقداره عشرون في المائة من الزيادة في عدم المساواة بين عائدات الإدارة والعاملين.

وفي مقابل القطاع الصناعي، فإن قطاع الخدمات سيستمر في النمو وبالتالي في خلق مزيد من فرص العمل، إلا أن هذا سيكون على حساب قطاعات أخرى ستتقلص بها الأعمال مثل قطاع الزراعة و الصناعة. ف منذ ١٩٥٥م وجد جينزبيرج (Ginzberg, 1982) أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي، على سبيل المثال، قد انخفضت من (٤٠%) إلى (٣%) من الإجمالي العام للعمال، كما أنه بين عامي (١٩٦٠م و ١٩٩٠م) انخفضت أعداد العمال في القطاع الصناعي بمعدل النصف، حسب ما وجد هيلبرنر (Helibroner, 1995). وهناك توقعات تقول بأنه بمنتصف القرن الواحد والعشرين لن يبق هناك وجود لمن يسمون بالبلو كلرز (أصحاب الميائل أو السبل الزرقاء) (BlueColors) من العاملين، حسب ما يرى ريفكين (Rifkin, 1995)، وسيكون قد نخطاهم التاريخ وأصبحوا من ضحايا الهزلة السريعة والمستمرة نحو الاعتماد على كفاءة التكنولوجيا.

كما أن التطورات الأكثر دراماتيكية والمتعلقة بالعمل والبطالة، خاصة في القطاعات الصناعية، خلقتها الشركات الكبيرة من جراء ما يسمى بسياسات إعادة الهيكلة، والتي نتج عنها تسريح أعداد كبيرة من العاملين فيها، إلا أن التطورات الدراماتيكية المتعلقة بظروف العمل لم تتوقف عند هذا الحد، بل تزايدت مع ظاهرة اندماج الشركات الكبرى مما نتج عنه المزيد من التسريح

لكثير من العاملين. أن تقلص حجم الشركات متوسطة الحجم إلى مؤسسات صغيرة ولتنماج الشركات الكبيرة منها في شركات أكبر حجماً، يهدف في المقام الأول إلى التخلص من مزيد من العاملين من جهة، وإلى التضييق على الاتحادات والجمعيات العمالية من جهة أخرى. لقد تزامنت تلك التطورات الدراماتيكية مع تطور وانتشار التقنية، بما فيها الكمبيوترات والروبوتات، وكل ذلك أدى بدوره إلى مزيد من التناقص في أعداد العاملين، أما بالنسبة لمن بقوا في تلك المؤسسات فإن هناك زيادة في أعداد من لا يتمتعون بضمانات صحية أو مستحقات تقاعدية.

إن ما يزيد الموقف ضبابية، أن بزوغ أي من الصناعات الجديدة التي ستوظف العديد من العاملين كما في الفترات السابقة لن يتكرر، ولن تكون هناك تلك الصناعة الجديدة في أي من المجالات، ولذلك فإن الوعي بهذه الحقائق يجب طرحه بكل صراحة في المجتمع بصفة عامة، وعلى المهتمين بالشأن الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة. لقد أكد رفكن ( Rifkin, 1995 ) أنه بعد طول انتظار وبعد التوقعات الإيجابية والبدائية المتطرفة، فإن الكمبيوترات والاتصالات وما ارتبط بذلك من تقنية وضعت بصماتها على أماكن العمل وعلى الاقتصاد بشكل عام وقامت بدورها بإلحاق المجتمعات بما يسمى الثورة الصناعية الثالثة (Third Industrial Revolution)، وعلى عكس العقود السابقة، فإن صناعة الكمبيوترات ووسائل الاتصالات والمعلومات لم توظف الكثير ممن لم يجدوا العمل في السابق، على العكس من ذلك، فقد فقدت هذه الصناعة جزءاً من الموظفين بها لأن طبيعة كثير من مهامها كانت لمحاولة زيادة الإنتاج وخفض العمالة بالإضافة إلى خفض الجهد والوقت وكلها في النهاية تقلص من أعداد العمالة المطلوبة.

### هـ البطالة والعمل الاجتماعي:

إن مفهوم وعراقب العمل والبطالة ألفت بظلالها الواسعة على تطور العمل الاجتماعي بشكل كبير، ولعل قضية البطالة والبطالة كانت منقطعة أو مستقيمة بالإضافة إلى قضية الأجور المنخفضة وما ينشأ عنها من فقر وحاجة وبالتالي ما يترتب على كل ذلك من مشكلات اجتماعية أخرى جعل العمل وما يتصل به من قضايا ومشكلات من الأمور التي نصب في صلب اهتمامات العمل الاجتماعي. ويرى ريتش (Reich, 1991) أن العمل الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين سيتأثر بشكل أكبر بالانقراض العالمي، لما للأخر من تأثير على زيادة اتساع الهوة بين أصحاب المداخل العالية وأصحاب المداخل المنخفضة، كما أن طبيعة العمل وفترة بقاء الإنسان فيه ستتأثر تبعاً لذلك.

من ناحية أخرى وعلى المستوى المهني، فقد ارتبط تلويح العمل الاجتماعي بالوضع الاقتصادي، وبالتالي بمشكلة البطالة، وبرزت جهود الناشطين الاجتماعيين بشكل كبير في التخفيف من تأثير البطالة على المهاجرين، وبخاصة الذين هاجروا إلى المناطق الحضرية. كما أن الحوادث أثناء تأدية العمل، وقضايا السلامة وما يتبع ذلك من إصابات وبالتالي احتياجات، بالإضافة إلى الأمراض المتعلقة ببعض المهن، كانت ولا زالت من القضايا المهمة للعاملين في المجال الاجتماعي على المستوى المهني. كما أن تشغيل الأطفال، وقضايا الصراع الدائمة بين الإدارة والعاملين، كانت ولا زالت من القضايا التي ساهمت في اهتمامات وتطور العمل الاجتماعي والخيري.

لقد تزامن تطور العمل الاجتماعي كذلك مع التطورات التي حدثت على صعيد سوق العمل للتخفيف من تأثير السوق على مبدأ وحق تساوي فرص العمل، كما شمل دور العمل الاجتماعي ضمن العائد المادي العادل والمجزي عن العمل، وتعدى دوره إلى التأكيد من حالة بيئة العمل ومدى ملاءمتها لشروط الصحة والسلامة، وإلى التأكيد على الحقوق المشروعة والقانونية للعاملين.

لقد اكتسبت مهنة الخدمة الاجتماعية جزءاً كبيراً من أهميتها ومكانتها في المجتمعات المعاصرة من خلال ارتباطها الكبير بالمصلحين والناشطين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وقد ركز العمل الاجتماعي بصفة عامة، والخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص بكثير من الاهتمام على القضايا المتعلقة بالوظيفة وظروف العمل والتي كان من أهمها البطالة والبطالة سواء كانت مستمرة أو منقطعة أو موسمية. لقد كانت بداية اهتماماتها في هذا المجال العمل لتبني سياسات الحدود الدنيا التي لا يجب ان تنزل عنها الأجور، علاوة على التعويض المادي والعيني عن فترات البطالة أو العطالة، كما عملت على الحد من تشغيل القاصرين وضمان فتح مزيد من فرص العمل للإناث على وجه الخصوص.

وعلى مستوى المصنع اهتمت الخدمة الاجتماعية بالمشكلات الصحية والسلامة في مكان العمل، والمدافعة عن حقوق العاملين والمطالبة بتحسين الأجور. إضافة طبعاً إلى الاهتمام بحالة العاملين النفسية والاجتماعية والتي قد تحد من قدرتهم على الإنتاجية. إن ما نراه اليوم من ترابط كبير بين الفرد والأسرة والمجتمع من جهة، وبين أجواء وظروف العمل من الجهة الأخرى لتؤكد تأثير إنتاجية الفرد في عمله بالظروف الأسرية التي يعيشها في البيت، ولتؤكد في الوقت نفسه، مدى تأثير ضغوط العمل التي يتعرض لها العامل على علاقته الأسرية داخل المنزل.

ولعل أهم إسهامات الخدمة الاجتماعية تلك التي تمثلت في زيادة فرص العمل المتاحة للفئات الخاصة، التي طالما حرمت الفرصة في السابق للدخول بسهولة إلى سوق العمل، كما أن تزايد أعداد الإناث في الوظائف، بالإضافة إلى تزايد العاملين ممن لديهم إعاقات، سواء كانت جسدية "بدنية" أو عقلية، جاءت نتيجة جهود كثير من المصلحين والمشتغلين بالشأن الاجتماعي.

من الواضح ان السوق العالمية على المستوى الاقتصادي تمر اليوم بتغيرات متسارعة تتمثل أهمها في انخفاض مستوى المعيشة ليس فقط لمن لم يجدوا عملاً، بل ويشمل ذلك من هم على رأس العمل من الأفراد. لدرجة ان الفتر لم يعد فقط كما في السابق يعزى في كثير من جوانبه إلى البطالة أو العطالة، وإنما أصبح ينظم إلى قائمة الفقراء الكثير ممن على رأس العمل لم تمكنهم العوائد المادية والعينية لتلك الوظائف والأعمال من الارتفاع إلى ما فوق خط الفقر.

### البطالة وآثارها:

على الرغم من ان مشكلة البطالة من المشكلات الحديثة في المجتمع السعودي، إلا ان سرعة وثيرة تولدها جعلتها من أكثر المشكلات مثاراً للاهتمام في الأوساط الشعبية والرسومية. ومع كل ذلك فإن النوبصر (١٤٢١هـ) يرى بان الدراسات التي تناولتها بشكل مباشر نادرة على عرار المجتمعات الأخرى التي يرى لها أخضعتها للبحث والدراسة إلا انه في الوقت نفسه يرى ان ما تم من الدراسات حول مشكلة البطالة ركزت بشكل كبير على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وان معظمها كانت دراسات مكتبية اعتمدت على الأدبيات والتقارير. (النوبصر، ١٤٢١هـ: ٨٦)

وبما أن البطالة من المشكلات التي تنتشر في جميع المجتمعات فإن زكي (١٤١٨هـ: ٤٨٢) يربطها بالتخلف في الدول النامية وبما يسميه بمناقضات الرأسمالية الحديثة في الدول الصناعية. ويؤكد في الوقت نفسه على قدرة الدول الصناعية على التعامل مع البطالة ومع آثارها من خلال نظم الرعاية الاجتماعية وضمانات الحدود الدنيا للأجور والمعيشة في حين ان الدول النامية تنقر إلى مثل تلك السياسات الاجتماعية للتخفيف من اثر البطالة. كما يؤكد على مسؤولية فشل نماذج التنمية وضغوط الديون الخارجية كعوامل مرتبطة بالبطالة من الناحية الاقتصادية في الدول النامية.

والبطالة ليست مشكلة في ذاتها فحسب بل إن ارتفاع معدلاتها أيضا ينتج عنه سلسلة طويلة من المشكلات التي قد لا تنتهي، وقد تبدو للرحلة الأولى الآثار الاقتصادية للبطالة ، إلا أنه سرعان ما تطرأ تبعاً لذلك مشكلات أخرى على الصعيد الاجتماعي والأمني وهكذا تمتد آثارها لتشمل معظم مناحي حياة المجتمع.

#### أ- الآثار الاقتصادية للبطالة:

من الناحية الاقتصادية يثأثر المجتمع الذي ترتفع فيه نسب البطالة بمجموعة من الآثار السلبية فالناتج القومي الذي عادة ما يتناسب مع حجم العمالة، ينخفض عند ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي فإن دخل الفرد يقل هو أيضا نتيجة لذلك وما هي إلا فترة حتى ينخفض مستوى المعيشة وعندها تضعف القوة الشرائية. يرى حويطي (١٤١٩هـ) أن البطالة من الناحية الاقتصادية تؤثر على حجم الإنتاج والناتج القومي فيقل الدخل وينخفض مستوى المعيشة وتضعف القوة الشرائية، ويصاحب ذلك، على حد رايه، زيادة في انتشار الفقر والشعور بالحرمان". (حويطي، ١٤١٩هـ: ١٣٦).

٢٤

ومن بين كل الآثار السلبية للبطالة، فإن تعطيل إمكانيات للموارد البشرية والحد من إنتاجيتها يعتبر من التأثيرات السلبية الكبيرة والخطيرة للبطالة. كما أن حويطي (١٤١٩هـ) يرى أن البطالة تعتبر هدر لأهم موارد المجتمع، وهي الموارد البشرية، أو رأس المال البشري. (حويطي، ١٤١٩هـ: ١٣٥).

وعن بطالة المتعلمين، على وجه الخصوص، والتي يرى البعض فيها إهدار للأموال التي صرفت على التعليم، خاصة وأن تلك المبالغ لا تعود بأي مردود على المجتمع متى ما بقي خريج التعليم عاطلين عن العمل، فإن أبو النور (١٩٩٤م: ٢٠١) يرى أن عطالة المتعلمين تعني إهدار الموارد المجتمعية المخصصة للإنفاق على التعليم والتي كان من الممكن صرفها على جوانب

أخرى تنموية. ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك عندما يحسبون الآثار الاقتصادية لعطالة المتعلمين على عادات الاستثمار والتي قد تكون ملبية أن لم تساوي الصفر وفي ذلك تقول فوزي (١٩٨٩م: ١٠٥٢) أن العائد على الاستثمار في حالة بطالة المتعلمين تساوي الصفر، بل تتحول إلى قيمة سالبة إذا أخذنا في الاعتبار الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية السلبية للمشكلة.

من ناحية أخرى، وإذا ما أخذنا بعقولة أن رأس المال جبان، فإن الاستثمارات الأجنبية عادة ما تخشى الدخول إلى المجتمعات التي ترتفع فيها نسب البطالة بحكم أن تلك مؤشرات على عدم استقرار محتمل يؤكد ذلك أبو النور (١٩٩٤م: ٢٠٦) بقوله أن البطالة تؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تخشى احتمالات عدم الاستقرار الناتجة عن البطالة.

#### ب- الآثار السياسية للبطالة :

لما على المستوى السياسي وما يلامسه من نواحي أخرى كفاحية الأمن القومي، ودرجة التسامح والسلم الاجتماعي، فإن ارتفاع نسب البطالة عادة ما يصاحبها ارتفاع في الاضطرابات داخل المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو القومي، ويؤكد مطر (١٩٩٣م: ٨٤) أن هناك الكثير من الدراسات التي وجدت علاقة بين ارتفاع نسب البطالة والاضطرابات السياسية. كما أن مستوى التسامح داخل المجتمع وبين أفرادَه ينخفض مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث يؤكد أبو النور (١٩٩٤م: ٢٠٥) أن تلك الزيادة في معدلات البطالة يصاحبها ضعف في الولاء للوطن وزيادة في التطرف النكري، خاصة عندما يجد عدد كبير من أفراد المجتمع صعوبة في الكسب والعمل، وإن ذلك في النهاية يؤثر على الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة. ويؤكد مطر (١٩٩٣م: ٨٢)، مرة أخرى، على دور البطالة في سخط الأفراد على المجتمع وفي عدم رضاهم عنه.

### ج- الآثار الاجتماعية للبطالة :

أما على الصعيد الاجتماعي فإن آثار البطالة السلبية لا تتوقف عند حد، بل تستمر في إحداث سلسلة مترابطة من المشكلات الاجتماعية الأخرى. فمشكلة البطالة من الناحية الاجتماعية قد تحد من قدرة الشباب على الزواج وبالتالي يلجأون إلى تأخيرها لحين توفر الوظيفة وتجميع تكاليفه الباهظة نسبياً، وفترة التأخير هذه بالطبع لا تخلو من الانعكاسات السلبية. كما أن فترة تأخير الزواج قد تحد من قدرة الفرد على تحمل المسؤولية بوجه عام، وقد تحد من قدرته على تحمل مسؤوليته الاجتماعية والطبيعية في مشاركة المجتمع ببناء أسرته المستقلة على وجه الخصوص، وهنا يؤكد أبو النور (١٩٩٤م: ٢٠٣) على دور البطالة في التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي، ويؤكد حويشي (١٤١٩هـ: ١٢) من ناحيته أيضاً أن زيادة ارتفاع نسب البطالة لا تسبب العزلة والاعتزاب والإحباط فقط، بل يصاحبها عادة ارتفاع في معدلات الجريمة. كما أن زيادة معدلات البطالة، من ناحية أخرى، تحد من قدرة الأشخاص على مساعدة أنفسهم، وبالتالي يصبحون عالة على أسرهم ولبناء مجتمعهم، وهو ما أكده عبيد ربه (١٩٨٧م: ٩٩) من أن زيادة البطالة يصاحبها زيادة في أعباء الإعالة من قبل المجتمع نحو أبنائه المتأثرين بالبطالة.

### نتائج الدراسة:

لعل المتابع لمشكلة البطالة في المجتمع السعودي يدرك مدى القلق في كل من الأوساط الشعبية والرسمية من زيادة معدلاتها والشعور بالإحباط من جراء عدم كفاية الحلول في التعامل معها، وقد لا يكون هناك مبالغة في وصفها بمشكلة المشكلات الحالية.

والبطالة مشكلة ذات أبعاد كثيرة من أبرزها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تتأثر بتلك الأبعاد وتؤثر فيها ولذلك فإن المتوقع لأكثرها سلبية أن تمتد لتشمل الفرد والأسرة والمجتمع والأمة. كما أن البطالة

ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، إلا أن نسبها تتفاوت من مجتمع لآخر، وزيادة نسبتها عن معدلاتها الطبيعية تجعل منها مشكلة يتلذد منها الشعور الجمعي للمجتمع. وفي المجتمع السعودي، على وجه الخصوص، يمكن القول بأن البطالة منتشرة بشكل كبير بين السعوديين، إلا أن انتشارها بين المتعلمين منهم يبدو أكثر وضوحاً.

وعلى مستوى الملامح العامة للعمالة في المجتمع السعودي فإنه يلاحظ عليها انخفاض في نسبة مشاركة العاملين السعوديين معن هم في سن العمل بصفة عامة والإثاث على وجه الخصوص، حيث نسبة مشاركتهم لا تكاد تكرر. ويلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي تعاني فيه أعداد كبيرة من السعوديين من صعوبة الحصول على الفرص الوظيفية، نجد في المقابل أعداداً كبيرة من غير السعوديين تتحصل على فرص وظيفية أكثر من ذي قبل. كما يلاحظ عدم تناسب توزيع العمالة بين القطاعين العام والخاص من حيث الجنس والجنسية، فالسعوديون يتركزون بشكل كبير في القطاع العام، وفي المقابل يتركز غير السعوديين بشكل أكبر في القطاع الخاص. أما على مستوى الجنس فإن غالبية الإثاث أن لم يكن كلهم يتركزون في القطاع العام وتحديداً في مجال التعليم.

من ناحية أخرى، فإن القطاع العام المرغوب من السعوديين بحجة الأمن الوظيفي يؤكد على اكتفائه من القوى العاملة ولجأ إلى الحد من استحداث الوظائف والاكتفاء بالتوظيف على الشاغر منها، أما القطاع الخاص في المقابل فإنه فضل التعامل مع غير السعوديين من العاملين لاعتبارات كثيرة أهمها انخفاض كلفة غير السعوديين من العاملين بالمقارنة مع السعوديين. كما أن كثيراً من السعوديين تخلوا عن جزء كبير من مهنتهم وحرفهم السابقة خلال سنوات الطفرة وأصبح من الصعب عليهم اليوم الرجوع إليها وبالتالي أصبح اعتمادهم على الوظيفة في القطاع العام أو الخاص يشكل مصدر دخلهم الرئيس إن لم يكن الوحيد. وإذا كانت بعض الاعتبارات التقاليدية الخاصة قد حدثت من قيام بعض

السعوديين ببعض المهن والأعمال في الماضي، فإن هناك اعتبارات أخرى مازالت اليوم تفرض قيوداً كبيرة على طبيعة ومكان عمل المرأة في المجتمع السعودي.

ويمكننا القول بأن الخلل في تنمية القوى العاملة في المملكة قد لازمها طيلة مسيرتها الطويلة وخاصة الخلل المتعلق بسعات تركيبتها العامة، إلا أنه يمكننا القول كذلك بأن الظروف الاقتصادية خلال عصر الطفرة ساعدت في التغطية على ذلك الخلل وإيجاد بعض الحلول المؤقتة والبديلة عن ترميمها والتنمية السليمة.

على مستوى الإنتاج فإن تحولاً كبيراً قد حدث من جراء تحول معظم الأعمال من قطاعات الإنتاج المختلفة إلى وظائف معظمها تركزت في قطاع الخدمات وأصبح هناك عدم تناسب بين من يعملون في قطاع الإنتاج ومن يعملون في قطاع الخدمات.

٢٨

على المستوى الاقتصادي، فإن سنوات الطفرة أو الوفرة شهدت ضخ أموال ضخمة في المجتمع السعودي، صاحبها زيادة كبيرة وسريعة في دخل الفرد السعودي، إلا أن فترة ما بعد الطفرة شهدت بداية ظاهرة ملحوظة في اقتصاد دول العالم الثالث، حيث تنكس الثروة في يد أقلية يمتلكون كل شيء وأكثرية لا تكاد تمتلك أي شيء.

من ناحية أخرى، فإنه ليست هناك أي بيانات يمكن الاعتماد عليها لتتبع تطورات ووضع القوى العاملة في المملكة وهذا يشمل عدم وجود إحصائيات رسمية عن أعداد عاطلين أو نسب البطالة، على الرغم من أهميتها كمؤشرات اقتصادية. ومع ذلك فإن مشكلة البطالة تتفاقم وأعداد الخرجين تتزايد، ولم تظهر الاستراتيجيات المبدولة الفعالية الكافية في تحقيق نجاح يتناسب مع حجم المشكلة.

ويحكم التزايد السكاني الكبير، فإن حاجات المجتمع الرئيسية في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية تزايد وبالتالي تتطلب المزيد من خريجي مؤسسات التعليم الجامعي، في الوقت الذي تنقلص فيه الحاجة إليهم في مجالات سوق العمل الأخرى.

وفيما يتعلق بالارتباط الطردي الوثيق الذي ظل على الدوام يربط التعليم بالوظيفة، والذي بناءً عليه كانت تزيد عوائد الوظيفة المادية واللامادية كلما زاد التعليم، تغيرت تلك العلاقة ولم تعد كما كانت عليه من حيث درجة القوة، وعلى الرغم من أنها أي العلاقة مازالت قائمة إلا أن الاستمرار في انخفاضها يعطي من الدلائل ما يشير إلى قرب سقوط نظرية تلك العلاقة، خاصة إذا ما علمنا أن عوائد الاستثمار في التعليم لم تعد تجز في تقديم الفوائد والعوائد المادية واللامادية المتوقعة أثناء الانتقال إلى مرحلة الوظيفة.

وعن طبيعة العمل الاجتماعي، فإنها ستتأثر بشكل كبير من ذي قبل بالآثار المترتبة على سياسة الاقتصاد العالمي، التي من ملامح عواقبها زيادة الفقر واتساع الهوة بين أصحاب المداخل العالية وأصحاب المداخل المنخفضة. بالإضافة إلى تأثيرها بملامح الاقتصاد العالمي الحديثة والمتصلة في ضعف حيلة وقوة العاملين، وتحكم أصحاب الأعمال في مصير وحياة طالب أو شاغل الوظيفة، بالإضافة إلى تأثيرها بالطبع بتبني العائدات المادية واللامادية للوظيفة بالنسبة للعاملين وزيادتها لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة.

إن استراتيجيات الاقتصاد العالمي الحديثة لن تقود إلا إلى مزيد من العاطلين فيما يتعلق بالعمالة، خاصة وأن معظم الاستراتيجيات تهدف إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليف العمالة والاعتماد على التكنولوجيا وكل هذا يساهم في زيادة معدلات البطالة. وستعود الميكنة حتمًا إلى نهاية العمل كما يرى البعض، وبالتالي فإنه يصبح علينا التفكير جدياً في ضرورة الفصل بين مفهوم الدخل عن مفهوم العمل.

ومما سبق يمكن حصر أهم العوامل التي تؤثر على البطالة في المملكة العربية السعودية فيما يلي :

- انخفاض فرص العمل في القطاع الحكومي .
- هيمنة العمالة غير السعودية على الوظائف والاعمال في القطاع الخاص الذي يفضلها على العمالة السعودية لعدة أسباب من أبرزها انخفاض تكلفتها.
- ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة السعودية نتيجة لوجود كثير من الاعتبارات الثقافية التي تحد من عملها في بعض المجالات والمهن.
- تخلى كثير من السعوديين عن بعض المهن والحرف التي كانوا يمارسونها قبل الطفرة صعبة إمكانية رجوعهم إليها.
- الاتجاه نحو زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والاعتماد على التكنولوجيا مما يساهم في زيادة معدلات البطالة .
- مثل بقية الدول النامية لا يوجد تناسب بين فرص العمل المتاحة وبين اعداد الخريجين في مجالات معينة من التعليم .

٣٠

#### توصيات الدراسة :

فيما يتعلق بالبطالة في المجتمع السعودي فإنها تحتاج إلى تضافر وتكامل الجهود سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي للقيام بفتح فرص وظيفية من ناحية، وللتخفيف من أثارها من الناحية الأخرى. وعلينا ان نتبنى سياسة عامة وشاملة لتنمية القوى العاملة تأخذ في الاعتبار إحلال السعوديين محل غيرهم من غير السعوديين من ناحية، وتضع حدود دنيا للأجور تتناسب مع متطلبات الحياة الحالية من الناحية الأخرى. كما ان علينا تبني سياسة حكومية للتخفيف من أثار البطالة عن طريق تقديم المساعدات المادية والحيوية التي تضمن للعاطلين الحياة الكريمة طالما أنهم يبحثون عن العمل ولا يجدوه.

وعلى كل من القطاعين العام والخاص التعاون والتكامل فيما بينهما للحد من التباينات الكبيرة فيما يتعلق بمزايها ومواصفات الوظيفة، خاصة فيما

يتعلق بالمرتبة والرواتب من جهة، أو ما يتعلق بنظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية من جهة أخرى، وعليهما كذلك فتح مزيد من مجالات العمل والوظيفة. علاوة على ذلك، على كل من القطاع العام والخاص التعاون في القضايا المتعلقة بالتدريب والتأهيل، وكذلك عليهما لتعاون أثناء المرحلة الانتقالية بين التعليم والعمل.

كما توصي هذه الدراسة أيضا بإنشاء مركز قومي، تتبعه مجموعة مراكز محلية على مستوى كل منطقة تعنى بشؤون العمالة والعطالة وتكون من ضمن مسؤولياتها جمع بيانات إحصائية عن حاجات المجتمع بما في ذلك حاجات سوق العمل من حيث حجم ونوع الوظائف والأعمال المطلوبة والمرغوبة لكي يتم توجيه السعوديين إليها. وقد يكون على تلك المراكز مسؤولية تزويد الجهات ذات العلاقة بما تحتاجه من بيانات عن العاطلين وعن أعداد العاملين ومجالات عملهم لمعرفة اتجاهات القوى العاملة من فترة لأخرى من جهة، وقياس نسب المشاركة في العمالة أو نسب البطالة بين السعوديين من ناحية ثانية. كما أنه يمكن أن تقع عليها مسؤولية تدريب السعوديين وزيادة مساهمتهم في حجم القوى العاملة وإحلال أكبر عدد منهم مكان العمالة غير السعودية. ويمكن أن تكون من ضمن مسؤولية تلك المراكز، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى تقييم مدى حاجة العاطلين من السعوديين إلى المساعدة أثناء فترة العطالة على غرار التأمين من البطالة المعمول به في كثير من بلدان العالم وذلك لمحاولة التخفيف من الآثار السلبية للبطالة. كما أن عليها زيادة وعي الشباب بأهمية العمل وتشجيعهم على الإخلاص والتفاني فيه.

كما أن على صانعي السياسات العامة في المجتمعات أن يدركوا أن أهمية العمل تتعدى العائد المادي الذي تجلبه، وأن مساهمة الكل في قاعدة عرض من حجم القوى العاملة يعتبر من العناصر المهمة في الحد من الفقر وزيادة الاستقرار العائلي والمجتمعي، وعليهم كذلك أن يدركوا من ناحية أخرى

ان المطالبة بأجور تتناسب مع تكاليف الحياة أمر مهم ومن العناصر الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية وعدم الاعتماد على الآخرين من الناحية الاجتماعية.

وعلى العاملين في المجال الاجتماعي مساعدة صانعي السياسة ومتخذي القرار بتقديم تصوراتهم الواقعية لما يجب أن يكون عليه المجتمع. وهذه الرؤية يجب أن تتضمن تركيزا شديدا على التوزيع العادي للاقتصاد، وإن تأخذ الأجور اعتبارات اجتماعية وثقافية بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية. كما يتم فيها التأكيد على أهمية اشتراك أفراد المجتمع في الثروة الاقتصادية متى ما تحضرت عليهم المشاركة في العمل من أجلها.

وكمبدأ فإن علينا أن ندرك أن سوق العمل في حد ذاتها، وبدون تدخلنا في كثير من مساراتها، لا يمكنها أن تحل كثيرا من المشاكل وخاصة مشكلة بحجم مشكلة البطالة. كما علينا أن ندرك أيضا أن الحلول الجزئية والموقفة - على الرغم من كل ما يصاحبها من نوايا حسنة - لا يمكن أن تقوى على حل مثل هذه المشكلة، خاصة وأننا مقفون على ظاهرة عالم بلا عمل (WWW: World Without Work) والتي تتطلب الرفع من مستوى المسؤوليات الاجتماعية لمقابلة التحديات الاقتصادية.

٣٢

علينا أن نشرك أكبر عدد ممكن من الناس في ثمار ومكاسب الإنتاجية الكبيرة والعريضة، وأمامنا خيار إما أن نخفض من ساعات العمل أو من عدد العاملين. وإذا لم نخفض أو نقلل من ساعات العمل لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين فإنه لن يكون هناك ما يكفي من الأموال لاستهلاك ما تنتجه. كما أن على الأجور أن تواكب الأرباح والإنتاجية في الارتفاع. هذه الحلول يعمل بها في أماكن كثيرة، على سبيل المثال شركة تش بي (HP: Hewlett Packard) في فرنسا بالإضافة إلى شركة (BMW) في ألمانيا حسب ما وجد "رفكين" (Rifkin, 1995)، لا تزيد فترة عمل العاملين

لدى أي منهما عن أربعة أيام في الأسبوع ويعملون في مناوبات للمحافظة على استمرارية العمل على مدار (٢٤) ساعة في اليوم. إن إدارة الشركة وعن طريق تبني سياسة التناوب هذه استطاعت مضاعفة الإنتاجية إلى أكثر من الضعفين من ناحية، واستطاعت دفع اعلى اجر ممكن لأقل فترة زمنية يقوم بها أو بتغطيتها العامل من الناحية الأخرى. إن تبني مثل هذه السياسة يزيد من أعداد العاملين عن طريق الزيادة في نسب الشراكة في العمل أو إشراك أكبر عدد ممكن من الناس فيه، وهي بذلك تؤدي إلى التقليل من اعتماد الآخرين على الضمائم والمساعدات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه تزيد في عدد وقدرة المستهلكين الشرائية.

ولأن نظام التعليم مازالت تغلب عليه ثقافة العصور الصناعية السابقة، والتي ولدت ثقافة السوق الحالية، حيث ينشأ في الأطفال الاعتقاد بأنه لا قيمة لهم إلا إذا كانوا منتجين بقرارة أو مستهلكين بينهم. فلن علينا أن نهين أطفال الغد ليس من أجل ثقافة السوق فقط ولكن من أجل ثقافة المجتمع المدني أيضا خاصة وأن مؤسساته ستستأثر بمعظم مواقع العمل في المستقبل.

وفيما يتعلق بتعليم العمل التطوعي، فإنه يجب أن نحدث نقلة نوعية على مستوى جميع مراحل التعليم المختلفة من أجل تعليم الطلاب تقديم خدمة للمجتمع والعمل التطوعي لدى مؤسسات النفع العام والجمعيات الخيرية ويمكن لهذا العمل أن يكون جزءا من متطلبات التخرج من أي من تلك المراحل. ويتبنى مثل هذه السياسة، فإن العمل التطوعي سينمي فيهم الانتماء وحب الوطن ويعزز فيهم الشعور باحترام الذات ويولد فيهم حب المشاركة والمساهمة في تحمل المسؤولية ويرفع لديهم من الإحساس بالاعتبارات الذاتية.

علينا أن نجعل من أطفال اليوم أطفالا يحملون قيم المجتمع المدني إلى جانب قيم مجتمع السوق. وإذا كانت السوق تفرس قيم المنافسة، والعملية، والفعالية، فإن الجانب الآخر يبرز قيم المشاركة والإيثار والمساهمة في تحمل

للمسئولية تجاه العناية بالنفس وبالأخرين من أبناء المجتمع الذين يعيشون معا فيه.

على أبناء الجيل القادم أن يتعلموا أهمية للعمل الاجتماعي إلى جانب للقيمة المادية للسوق وأن يدركوا أن أهميته لا تقل عن أهمية العمل في السوق، إن لم تكن صاحبة الأولوية عليه، وإن ندرك أن الجيل القادم لن يقضي الأجزاء أقل من وقته في سوق العمل وسيقضي بقية وقته مع عائلته وبين أبناء حبه ومجتمعه.

وعلى أن ندرك أن مشاركة الأبناء وتعليمهم التطوع في تقديم الخدمات للمجتمع سيؤدهم إلى الدافعية ويرفع من روحهم المعنوية، وأن مشاركة الصغار في تعلم أعمال الخير وخدمة المجتمع ضرورة لتنشئة نموهم الطبيعي من الناحية النفسية والاجتماعية. كما أن علينا أن ندرك أن مشاركة كل من المدرسة والآباء، بالإضافة إلى الطلاب ضرورة من أجل خلق ثقافة المجتمع المدني الشاملة التي تركز إلى جانب القضايا الاقتصادية على القضايا الاجتماعية وتضمنها داخل روح النظام العام للتعليم.

### قائمة المراجع:

#### ١- المراجع العربية :

أبو التور، بركات محمد (١٩٩٤م) للتحليل الاقتصادي لظاهرة المتطوعين في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد (١) : ١٦٩-٢٢١.

البستقي، بامل (١٩٩٢م) تعقيب على دراسة بعنوان حول تعطل الخريجين في الخليج: اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا. ٢٦-٢٩ / تموز / يوليو / ١٩٩٣م. عمان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ٧٧-٨٦.

أبو بظنة، عبد الله (١٩٩٠م) تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل. مجلة التربية الجديدة، السنة (١٧) العدد (٤٩) : ٥٦-٣٩.

الجبر، عبد الله عبد الطيف (١٤١٤هـ) علاقة التعليم الجامعي بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض مسئولى الإدارات الحكومية والأهلية: دراسة ميدانية، الرياض: مركز البحوث التربوية، كلية التربية-جامعة الملك سعود.

الجلال، عبد العزيز عبد الله (١٤١٦هـ) التربية والتنمية: تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربية (١٩٨٥-١٩٩٥م) ، الرياض: نشر شخصي.

الجلال، فوزية محمد (١٤٠٤/١٤٠٢هـ) دور الجامعات في إعداد القوى البشرية العاملة في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى-حكة المكرمة.

الحמיד، عبد الواحد (٢٠٠١م). البطالة في السعودية هكلية و ٥% مشاركة المرأة في سوق العمل. الشرق الأوسط تاريخ ١٨/٩/٢٠٠١م، لندن - المملكة المتحدة.

حويشي، احمد وآخرون (١٤١٩هـ) علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث الحكيمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

دار الدراسات الاقتصادية (١٤١٨هـ) المشروع الوطني للتوظيف بالقطاع الأعلى، الرياض: دار الدراسات الاقتصادية (دراسة غير منشورة).

رحمة، نظوان (١٩٩٢م) تأملات في المشكلات التي تواجه التعليم العالي في المشرق العربي، قراءات حول التعليم العالي، العدد (٤)، عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية.

لرشيد، محمد احمد (١٤١٨هـ) التعليم العالي وسوق العمل: ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. روى مستقلة، ٢٥-٢٨ /شوال، الرياض: وزارة التعليم العالي، ١-٢٤.

زاهر، ضياء الدين (١٤١٨هـ) مستقبل البحث العلمي الاجتماعي: رؤية تنمية خليجية، سلسلة إصدارات للمجلة للتربية (٥)، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

الزيدي، عمر (٢٠٠٠م). السعودية: توقيع عقد المشروع الوطني للتوظيف في القطاع الخاص.

الشرق الأوسط، تاريخ ١١/٦/٢٠٠٠م، لندن - المملكة المتحدة.

زكي، رمزي (١٤١٨هـ) الاقتصاد السيئ البطالة: تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية

المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٦)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب.

السلطان، عبد الرحمن محمد (١٤١٩هـ) سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية:

الأبعاد، والمعوقات، والحلول المقترحة. الإدارة العامة، للمجلد (٣٨) العدد (٣): ٤٦٦-

٤٩٨.

السلي، محمد (٢٠٠١م). البطالة في السعودية هيكلية و ٥٠% مشاركة المرأة في سوق العمل.

الشرق الأوسط تاريخ ١٨/٩/٢٠٠١م، لندن - المملكة المتحدة.

صالح، نادية حمدي (١٩٩٥م) نظام التعليم ودوره في إيجاد أنواع من البطالة: دراسة نظرية

مبدئية بالتطبيق على خروجي التعليم التجاري في قطاع البنوك. المدير العربي، يوليو/

١٩٩٥م: ٥٩-٨٢.

صندوق النقد الدولي (١٩٩٧م) أسواق العمل في قطار مجلس التعاون الخليجي. الحياة، ١٧/

ديسمبر: ١١.

عبد ربه، علي (١٩٩٨م) أزمة التطعيم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية، مع استراتيجيات

مقترحة للحد من البطالة في مصر. دراسات عربية، المجلد (٤) الجزء (١٥): ٨١-

١١٧.

الفارس، عبد الرزاق (١٩٩٦م) التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة،

دبي: ندوة الثقافة والعلوم.

الفارس، عبد الرزاق فارس (١٤١٨هـ) مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الاستطاعات

السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في الدول لأعضاء، مشروع استشراف

مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول

الخليج.

الفايز، محمد علي (١٤١٧هـ) لقاء مع رئيس الديوان العام للخدمة المدنية. مجلة الخدمة المدنية،

المجلد (١٧) العدد (٢٢٤): ٢٤-٢٩.

فوزي، سميرة السيد (١٩٨٩م) سياسة مشكلة البطالة في مصر: المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد:  
البطالة في مصر. القاهرة: جامعة القاهرة، ١٠٤٥-١٠٥٠.

التحطاني، سالم بن سعيد (١٤١٩هـ) مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق  
العمل: دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض.  
الإدارة العامة، المجلد (٢٨) العدد (٣) ٤٩٩-٥٥٥.

القديحي، أنيس (٢٠٠١م). وزير العمل السعودي: نعمل لإعداد دراسة لوضع حد لنفى للاجور.  
المشرق الأوسط، تاريخ ١٥/١١/٢٠٠١م، لندن - المملكة المتحدة.

كامل، سامية مصطفى (١٩٨٩م) التعليم وسوق العمل وبطالة المتعلمين: المؤتمر الأول لقسم  
الاقتصاد: للبطالة في مصر، القاهرة: جامعة القاهرة، ٦٠٩-٦٦٥.

كوز، فيليب (١٩٨٧م) لزمة العالم في التعليم من منظور التمثلينات، ترجمة: محمد خيرى  
حريس وآخرون، الرياض: دار المعريخ للنشر والتوزيع.

مطر، سيف الإسلام علي (١٩٩٣م) دور التربية في مواجهة البطالة. دراسات تربوية، المجلد (٨)  
الجزء (٥٧): ٦٢-٩٨.

النمر، سعود محمد (١٤٠٨هـ) المرأة السعودية العاملة: دراسة ميدانية على عينة من العاملات  
السعودية بمدينة الرياض، الرياض: مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية جامعة الملك  
سعود.

النمر، سعود محمد (١٤١٣هـ) موقف القطاع الخاص من توظيف الصالة السعودية، الرياض:  
مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود.

نوفل، محمد نبيل (١٩٩٢م) تأملات في مستقبل التعليم العالي، القاهرة: مركز ابن خلدون  
للدراسات الإنسانية، الكويت: دار سعد الصباح.

النويصر، خالد رشيد (١٤٢١هـ) بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين: ولعها  
وامعابها وحلولها (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

وزارة للتخطيط (١٤١٠هـ) خطة التنمية الخامسة: ١٤١٠-١٤١٥هـ، الرياض: وزارة  
التخطيط.

وزارة التخطيط (١٤١٣هـ) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية  
السعودية، الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

وزارة للتخطيط (١٤١٣هـ) خطة التنمية السادسة: ١٤١٥-١٤٢٠هـ، الرياض: وزارة  
التخطيط.

٢- المراجع الأجنبية:

**Bibliography:**

- Blank, R. (1997). It takes a nation: A new agenda for fighting poverty. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Chambers, C. (1965). Seedtime of reform: American social service and social action, 1981-1933. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Danziger, S.H., & Weinberg, D.H. (1994). The historical record: Trends in family income, inequality and poverty. In S. Danziger, G. D. Sandefour, & D.H. Weinberg, (Eds.), confronting poverty: prescriptions for change (pp.18-50). Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Freeman, R. B., & Katz, L. F. (1994). Rising Wage inequality: The United States vs. other advantaged countries. In R. Freeman (Ed.), working different rules. New York: Russell Sage Foundation.
- Ginzberg, E. (1982). The mechanization of work. Scientific American, pp.61-75.
- Goodman, W.C. (1996). The software and engineering industries: Threatened by technological change? Monthly Labor Review, 119 (8), 37-46.
- Head, S. (1996). The new ruthless economy. New York Times Review of Books, pp. 47-52.
- Heilboroner, R.L. (1995). Foreword. In J. Rifkin, The end of work: The decline of the global labor force and the down of the post-market era (pp. xi-xiii). New York: Tarcher/Putnam.
- Karger, H. (1988). Social workers and labor unions (contributions in Labor Studies, No. 26). New York: Greenwood Press.

- Krugman, P. (1997, January 5). New math, same story. New York Times Magazine, pp. 32-33.
- Patterson, J. (1994) America's struggle against poverty, 1900-1994. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Reich, R. B. (1991). The work of nations. New York: Vintage Press.
- Rifkin, J. (1995). The end of work. New York: Tarcher/Putnam.
- Rose, N. (1997). The future of economic landscape: Implications for social work practice and education. In M. Reisch & E. Gambrill (Eds.), Social work in the twenty-first century (pp. 28-38). Thousand Oaks, Ca: Pine Forge Press.
- Sklar, K.K. (1989). Who founded Hull House? IN D McCarthy (Ed.), Lady bountiful revisited: Women, philanthropy and power (pp. 94-115). New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
- Slavin, Peter. (1996). An interview with author Jeremy Rifkin: schooling and "the end of work" . Education Digest (v62) (No.1) (pp.9-12).
- Smith, R., & Joe, T. (1994). World without work: The causes and consequences of black male joblessness. Washington, DC: Center for the study of social policy; Philadelphia Children's Network.
- U.S. Department of Labor. (1995). Employment and earnings. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
- United Way of America. (1988). The future world of work: looking toward the year 2000. New York: Author.
- Wilson, W.J. (1996). When work disappears: The world of the new urban poor. New York: Alfred K. Knopf.